أهم ملامح التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢

الدكتور حسن عبد الغفور العباسى
كلية الزراعة ، جامعة القاهرة

• المقدمة •

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة فى الاقتصاد المصرى ، إذ تشكل قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية نحو ١٢,٨ ، ٢٨,٠ ٪ من الدخل القومى ، على الترتيب ، وفقا لأرقام الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ [١] وهذا يشير إلى اعتماد الدولة على الأسواق العالمية ، سواء فى تصديرها أو استيرادها للسلع المختلفة وما يترتب على ذلك من حساسية للاقتصاد القومى تجاه مراحل الانتعاش أو الانكماش فى اقتصاديات الدول التى يتعامل معها . وبالإضافة إلى ذلك فإن التجارة الخارجية تقوم بدور رئيسى لخدمة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى البلاد ، وذلك من خلال زيادة حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى والتى تعد الأساس لزيادة الواردات القومية وخاصة الواردات الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية المختلفة ، فتشير البيانات الإحصائية إلى أن قيمة صادرات مصر الإجمالية كانت تمثل فى المتوسط نحو ١٧٥,٨ ٪ من قيمة وارداتها الاستثمارية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢[٢] . وهذا يعنى تغطية قيمة الصادرات القومية لقيمة الواردات الاستثمارية وبقاء فائض من النقد الأجنبى يسمح بواردات أخرى خلال تلك الفترة .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة فى الدولة لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبى بتنويعها وتشجيعها للصادرات وتوسيعها للمعاملات التجارية مع دول العالم المختلفة فإنه يلاحظ خلال الفترة المدروسة نمو مطرد للواردات القومية بمعدل أعلى من معدل نمو الصادرات الإجمالية مما أدى إلى عجز متزايد فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات المصرى ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب دراسة تطور التجارة الخارجية المصرية بغية التعرف على اتجاهات الظاهرة

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوية لجمهورية مصر العربية ، أعداد متفرقة .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

ومدى تأثيرها فى الاقتصاد القومى .

ويهدف هذا البحث إلى القاء الضوء على التغيرات الرئيسية فى تجارة مصر الخارجية وأثرها على نمو اقتصادها خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٢ ، كما يهدف إلى التعرف على مسببات العجز المستمر فى الميزان التجارى المصرى والذى ينعكس فى عجز متتابع فى ميزان مدفوعاتها .

ويهدف البحث أيضا إلى التوصل إلى بعض السبل لتحسين الوضع الراهن بما يدعم مساهمة قطاع التجارة الخارجية فى خطط التنمية الاقتصادية بالبلاد .

• إطار التحليل والطريقة البحثية ومصادر البيانات •

يتناول هذا البحث بالتحليل التطور الهيكلى للصادرات والواردات المصرية خلال الفترة١٩٦٤ - ١٩٨٢ بغية التعرف على التغيرات التى طرأت على الأهمية النسبية للمجموعات السلعية المكونة لإجمالى كل منها ، وكذا معدلات نموها خلال تلك الفترة . كما يتضمن البحث دراسة التوزيع الجغرافى لهذه الصادرات والواردات خلال نفس الفترة بهدف توضيح التغيرات فى مسار تعامل مصر الخارجى مع دول العالم .

ويتناول البحث أيضا تأثير التجارة الخارجية فى عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد وفى أحداث العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات المصرى .

وتم فى هذا البحث تحليل العلاقات القائمة بين كل من الصادرات والواردات الإجمالية من ناحية والزمن من ناحية أخرى ، وكذا العلاقات القائمة بين الصادرات الإجمالية وبعض المتغيرات المتوقع تأثرها بها ، وذلك باستخدام بعض الأساليب والأدوات الإحصائية وخاصة تحليل الانحدار والارتباط والأرقام القياسية .

واعتمد فى البحث على البيانات الإحصائية المتاحة فى نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارتى الزراعة والتخطيط .

الصادرات المصرية

هيكل الصادرات المصرية :

تفيد دراسة هيكل الصادرات فى التعرف على السلع التى تتزايد صادراتها بمعدلات

مناسبة ، وبالتالى يلزم تشجيع إنتاجها المحلى لتوفير الفائض المتوافق مع هذة الزيادة . وتشير بيانات جدول (١) إلى اتجاه قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ نحو الزيادة بصفة عامة ، فقد ارتفعت هذه القيمة من حوالى ٢٥٥,٧ مليون جنيه فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى حوالى ٣٦٠,٣ مليون جنيه فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ ، واستمر ارتفاع قيمة الصادرات المصرية فبلغت حوالى ١٦٧,١ ، ١٩٦٦,٨ مليون جنيه فى المتوسط خلال الفترتين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ ، على الترتيب . وهذا يعنى بلوغ هذه القيمة فى المتوسط خلال الفترات الثلاث الأخيرة نحو ١٤٠,٩ ، ٢٤١,٣ ، ٧٦٩,٢ ٪ على الترتيب بالمقابلة بفترة الأساس ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ . ويعزى هذا الاتجاه التزايدى فى قيمة الصادرات الإجمالية إلى ارتفاع الأسعار التصديرية أساسا خلال سنوات الفترة المدروسة [٣] .

وباستعراض هيكل الصادرات المصرية يتبين من نفس الجدول تغير الأهمية النسبية للمجموعات السلعية المختلفة خلال سنوات الفترة المدروسة . ففى السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ كانت صادرات القطن الخام تحتل المرتبة الأولى بين مجموعات الصادرات المصرية بنسبة بلغت فى المتوسط نحو ٥٠,٧ ٪ من إجمالى قيمتها . وكانت تليها فى الترتيب صادرات السلع تامة الصنع ، فصادرات السلع نصف المصنعة ، ثم صادرات المواد الخام الأخرى ، فصادرات الوقود ، بنسب بلغت فى متوسط نفس السنوات نحو ٢٠,٨ ، ١٢,٣ ، ١٠,١ ، ٦,١ ٪ من نفس الإجمالى . وفى السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ قلت مساهمة صادرات كل من القطن الخام والمواد الخام الأخرى فى إجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى نحو ٤٤,٨ ، ٨,١ ٪ ، على الترتيب ، بينما زادت مساهمة صادرات كل من السلع تامة الصنع والسلع نصف المصنعة فى نفس الإجمالى الى نحو ٢٧,٩ ، ١٣,٤ ٪ ، على الترتيب ، وإن بقى ترتيب مجموعات الصادرات المصرية كما كان فى الفترة السابقة . ونتيجة للازدياد الكبير فى إنتاج مصر من البترول والتوسع فى تصديره فى السنوات التالية ، فقد تغيرت الأهمية النسبية لمجموعات السلع التصديرية المصرية بحيث أصبحت صادرات الوقود تحتل المرتبة الأولى ، تليها صادرات كل من القطن الخام والسلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع والمواد الخام الأخرى (نحو ٦١,٢ ، ١٤,٩ ، ١٠,٣ ، ٨,٢ ،

---

(٣) يتأكد هذا الاستنتاج بتتبع الأرقام القياسية لأسعار وكميات وقيم الصادرات (الواردات) الإجمالية المنشورة فى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

جدول (١)

تطور قيم مجموعات الصادرات المصرية وأهميتها النسبية للإجمالى فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢

القيمة بالمليون جنية

مجموعات السلع	١٩٦٤ ـ ١٩٦٨		١٩٦٩ ـ ١٩٧٣		١٩٧٤ ـ ١٩٧٨		١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	
	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى
الوقود	١٥,٧	٦,١	٢٠,٨	٥,٨	١٢٢,٨	١٩,٩	١٢٠٣,٢	٦١,٢
القطن الخام	١٢٩,٦	٥٠,٧	١٦١,٥	٤٤,٨	١٨٩,٨	٣٠,٨	٢٩٢,٤	١٤,٩
المواد الخام الأخرى	٢٥,٩	١٠,١	٢٩,٢	٨,١	٥٨,٣	٩,٤	١٠٥,٩	٥٠,٤
السلع نصف المصنعة	٣١,٣	١٢,٣	٤٨,٤	١٣,٤	٩٧,٩	١٥,٩	٢٠٣,١	١٠,٣
السلع تامة الصنع	٥٣,٢	٢٠,٨	١٠٠,٤	٢٧,٩	١٤٨,٣	٢٤,٠	١٦٢,٢	٨,٢
الإجمالى	٢٥٥,٧	١٠٠,٠	٣٦٠,٣	١٠٠,٠	٦١٧,١	١٠٠,٠	١٩٦٦,٨	١٠٠,٠

المصدر : حسبت من بيانات جدول (١) باللحق .

٥,٤ ٪) من إجمالى القيمة ، على الترتيب ، فى متوسط الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢) .

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لقيم إجمالى الصادرات المصرية ومجموعاتها السلعية المختلفة خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ يتضح اتجاهها التزايدى بصفة عامة . ووفقا للمعدلات المحسوبة لهذا الاتجاه والمعنوية إحصائيا فإن معدل الزيادة السنوى لقيمة الصادرات الكلية خلال الفترة المدروسة كان حوالى ١٠١,٢ مليون جنيه ، فى حين بلغت معدلات الزيادة السنوية لقيم الصادرات من كل من الوقود ، والقطن الخام ، والسلع تامة الصنع ، والسلع نصف المصنعة ، والمواد الخام الأخرى ، خلال نفس الفترة حوالى ٦٨,٥ ، ٩,٣ ، ٧,٥ ، ١٠,٧ ، ٥,٤ مليون جنيه على الترتيب (جدول ٢) . كما تدل معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيم الصادرات المصرية ـ مصنفة حسب القطاع المنتج لها ـ على أن قيم الصادرات الزراعية والصناعية والتعدينية زادت سنويا خلال الفترة المدروسة بحوالى ١٤,٦ ، ١٨,١ ، ٦٨,٥ مليون جنيه ، على الترتيب .

ويتبين من العرض السابق أن فرص التوسع المستقبلى فى الصادرات المصرية تبدو أكبر بالنسبة لمجموعات الوقود والقطن الخام والسلع نصف المصنعة . أما مجموعتا السلع تامة الصنع ، والمواد الخام الأخرى ، فإن امكانيات زيادة التصدير منها بمعدلات أكبر من الحالية تبدو أقل ، خاصة وأن الإنتاج المحلى منها لايتوقع أن يحقق فى المستقبل القريب فائضا مناسبا يمكن من زيادة معدلات نمو الصادرات منها .

التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية :

تفيد دراسة التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فى توضيح مسار تعاملها مع دول العالم الأخرى ، ويبين جدول (٣) تطور قيمة الصادرات المصرية حسب توزيعها بين مجموعات دول العالم خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ . ويلاحظ من الجدول أنه خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٨ كانت مجموعة دول أوربا الشرقية تمثل المستورد الأول لصادرات مصر ، تليها مجموعات دول أوربا الغربية ودول الشرق الأقصى والدول العربية ، فدول الأمريكتين . وقد بلغت أنصبة هذه المجموعات فى متوسط تلك الفترة نحو ٥٢,٦ ، ٢١,٣ ، ١٢,٣ ، ٨,٢ ، ٣,٣ ٪ من قيمة الصادرات القومية ، على الترتيب . ويرجع ذلك أساسا إلى اعتماد مصر خلال تلك الفترة على دول أوربا الشرقية ودول أوربا الغربية حسب ترتيبها فى توفير احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والدفاعية ، وبالتالى اضطرارها لزيادة صادراتها إلى هذه الدول لتسديد قيم الواردات منها .

جدول (٢)

معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيم الصادرات من المجموعات السلعية المختلفة فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ .

البيان	المعادلة (١)	المعنوية	ر	ر٢	ر-٢
الصادرات الإجمالية	ص ر = - ١٢,١٢ + ٢٧٣,٢ + ١٠١,٢ س ر (- ١,٤١) (١٢,٤٣)	*	٠,٨٢	٠,٦٧	٠,٦٥
الصادرات الزراعية	ص ر = ٩٤,٢٤ + ١٤,٦ س ر (٣,٨٧) (٦,٨٥)	*	٠,٨٦	٠,٧٣	٠,٧٢
الصادرات الصناعية	ص ر = ٢٢,٥٢ + ١٨,١ س ر (١,٣٧) (١٢,٥١)	*	٠,٩٥	٠,٩٠	٠,٨٩
الصادرات التعدينية	ص ر = - ٣٩٨,٧٥ + ٦٨,٥ س ر (- ٢,٣٢) (٤,٥٥)	*	٠,٧٤	٠,٥٥	٠,٥٢
صادرات القطن الخام	ص ر = ٩٤,٨٩ + ٩,٣٢ س ر (٤,٤٣) (٤,٩٦)	*	٠,٧٨	٠,٦١	٠,٥٨
صادرات السلع تامة الصنع	ص ر = ٣٨,٨٨ + ٧,٤٧ س ر (٤,٣٦) (٩,٥٦)	*	٠,٩٢	٠,٨٤	٠,٨٣
صادرات السلع نصف المصنعة	ص ر = ١٧,٧٢ + ١٠,٧٢ س ر (- ١,١٧) (٨,٠٨)	*	٠,٨٩	٠,٧٩	٠,٧٨
صادرات المواد الخام(٢)	ص ر = ١٧,٢٩ + ٥,٣٦ س ر (١,٤١) (٥,٠)	*	٠,٨٨	٠,٧٧	٠,٧٥

(*) معنوى عند مستوى ٥ ٪ .

(١) ص ر = القيمة التقديرية للصادرات بالمليون جنيه ، س ر = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... ١٩ .

(٢) تشمل صادرات السلع الزراعية الخام بخلاف القطن .

المصدر : حسبت من بيانات جدول (١) بالملحق .

وخلال السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ تغيرت اتجاهات الصادرات المصرية بحيث زادت أنصبة مجموعات دول أوربا الغربية والشرق الأقصى والأمريكتين فى قيمة هذه الصادرات وبلغت نحو ٤٧,٢ ، ١٧,٨ ، ٦,١ ٪ ، على الترتيب ، بينما تناقصت أنصبة كل من دول أوربا الشرقية والدول العربية فى هذه القيمة وبلغت نحو ١٧,٨ ، ٧,٨ ٪ ، على الترتيب . وبذلك أصبحت دول أوربا الغربية فى السنوات الأخيرة تمثل المستورد الأول للصادرات المصرية ، تليها دول الشرق الأقصى ، ودول أوربا الشرقية ، ثم الدول العربية ، ودول الأمريكتين . ويمكن إرجاع هذه التغيرات إلى تغير قوة العلاقات السياسية

جدول (٣)

تطور قيمة الصادرات المصرية مصنفة حسب توزيعها الجغرافى فى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٢

(القيمة بالمليون جنية)

مجموعة الدول	١٩٦٤ - ١٩٦٨		١٩٦٩ - ١٩٧٣		١٩٧٤ - ١٩٧٨		١٩٧٩ - ١٩٨٢	
	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى
أوربا الشرقية	١٢٦,٠	٤٩,٣	٢٠٩,٠	٥٨,٠	٣١٤,١	٥٠,٩	٣٥٠,٢	١٧,٨
أوربا الغربية	٥٠,٤	١٩,٧	٦٠,١	١٦,٧	١٥٢,٢	٢٤,٧	٩٢٨,٣	٤٧,٢
الشرق الأقصى	٤٠,٦	١٥,٩	٤٨,٠	١٣,٣	٦٣,١	١٠,٢	٣٥٠,٠	١٧,٨
الدول العربية	٢١,٢	٨,٣	٢٦,٥	٧,٤	٥٣,٢	٨,٦	١٥٣,٩	٧,٨
الأمريكتان	١٠,٧	٤,٢	٨,٣	٢,٣	٢١,٤	٣,٥	١١٨,٩	٦,١
دول أخرى	٦,٨	٢,٦	٨,٤	٢,٣	١٣,١	٢,١	٦٥,٥	٣,٣
الإجمالى	٢٥٥,٧	١٠٠,٠	٣٦٠,٣	١٠٠,٠	٦١٧,١	١٠٠,٠	١٩٦٦,٨	١٠٠,٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

وبالتالى الاقتصادية بين مصر والدول المعنية ، حيث قويت هذه العلاقات فى السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة مع دول أوربا الغربية والشرق الأقصى والأمريكتين ، وضعفت مع دول أوربا الشرقية والدول العربية .

الواردات المصرية

هيكل الواردات المصرية :

تفيد دراسة هيكل الواردات فى التعرف على السلع التى تتزايد وارداتها بمعدلات تفوق المخطط لها فى خطط التنمية ، وتمثل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة ، وذلك حتى يمكن ترشيد استيرادها وتشجيع الإنتاج المحلى منها . ويلاحظ من جدول (٤) أن قيمة الواردات المصرية اتسمت بالتذبذب خلال الفترة المدروسة . فقد تناقصت هذه القيمة من حوالى ٣٨٢,٨ مليون جنيه فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى حوالى ٣٥٤,٢ مليون جنيه فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ ، فى حين ارتفعت حوالى ١٦٩٣,٢ ، ٤٦٥٧,٦ مليون جنيه فى متوسط الفترتين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ ، على الترتيب . وهذا يعنى بلوغ قيمة الواردات القومية نحو ٩٢,٥ ، ٤٤٢,٣ ، ١٢١٦,٧ ٪ فى المتوسط خلال الفترات الثلاث الأخيرة على الترتيب بالمقابلة بفترة الأساس ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ . ويعزى التغير فى هذه القيمة فى السنوات الأولى من الفترة المدروسة إلى تغير كميات الواردات أساسا ، بينما يرجع تغيرها فى السنوات التالية إلى تغير كل من أسعار وكميات هذه الواردات .

وباستعراض هيكل الواردات المصرية يتبين من نفس الجدول احتلال واردات كل من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية والوقود المراكز الأول والثانى والخامس بين مجموعات السلع الاستيرادية بمساهمات بلغت فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ نحو ٣٣,٥ ، ٢٥,٩ ، ٢,٩ ٪ من قيمة الواردات الإجمالية ، على الترتيب . أما واردات المواد الخام والمشتملة على سلع زراعية أساسا وواردات السلع الاستهلاكية فقد تبادلا المركزين الثالث والرابع بين نفس المجموعات خلال سنوات الفترة المدروسة ، فاحتلت المركز الثالث فى السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ واردات المواد الخام بنسبة بلغت نحو ١٨,١ من الاجمالى ، بينما احتلته فى السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ واردات السلع الاستهلاكية بنسبة بلغت نحو ٢٣,٧ ٪

جدول (٤)

تطور قيم مجموعات الواردات المصرية وأهميتها النسبية للإجمالى فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢

(القيمة بالمليون جنية)

مجموعات السلع	١٩٦٤ ـ ١٩٦٨		١٩٦٩ ـ ١٩٧٣		١٩٧٤ ـ ١٩٧٨		١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	
	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى
الوقود	٢٧,٢	٧,١	٢٠,٩	٥,٩	٤٩,٦	٢,٩	٩٩,٤	٢,١
المواد الخام	٦٧,٩	١٧,٧	٦٥,٣	١٨,٤	٢٧٦,٧	١٦,٣	٦٣٥,٥	١٣,٦
السلع الوسيطة	١٣١,٢	٣٤,٣	١٣٣,٧	٣٧,٨	٥٦٢,٠	٣٣,٢	١٥٤٠,٨	٣٣,١
السلع الاستثمارية	٩٣,١	٢٤,٣	٧٥,٠	٢١,٢	٤٤٣,١	٢٦,٢	١٢٣١,٧	٢٦,٥
السلع الاستهلاكية	٦٣,٤	١٦,٦	٥٩,٣	١٦,٧	٣٦١,٨	٢١,٤	١١٥٠,٢	٢٤,٧
الإجمالى	٣٨٢,٨	١٠٠,٠	٣٥٤,٢	١٠٠,٠	١٩٦٣,٢	١٠٠,٠	٤٦٥٧,٦	١٠٠,٠

المصدر : حسبت من بيانات جدول (ب) بالملحق .

من الإجمالى . وهذا يعنى أنه فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ كان حوالى ثلثى قيمة الواردات المصرية من نصيب واردات السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية والوقود ، مع ملاحظة تناقص هذا النصيب من نحو ٦٥,٧ ٪ فى المتوسط للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى نحو ٦١,٦ ٪ فى المتوسط للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ، بينما تمثل نصيب واردات السلع الاستهلاكية والمواد الخام حوالى ثلث القيمة الإجمالية فى متوسط الفترة المدروسة ، مع ملاحظة تزايد هذا النصيب من نحو ٣٤,٣ ٪ فى المتوسط للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى نحو ٣٨,٤ ٪ فى المتوسط للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ .

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لقيم إجمالى الواردات المصرية ومجموعاتها السلعية المختلفة خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ يتضح اتجاهها التزايدى بصفة عامة . ووفقا للمعادلات المحسوبة لهذا الاتجاه والمعنوية إحصائيا فإن معدل الزيادة السنوى لقيمة الواردات الكلية خلال الفترة المدروسة كان حوالى ٢٧٨,٥ مليون جنيه ، فى حين بلغت معدلات الزيادة السنوية لقيم الواردات من كل من الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية فى نفس الفترة حوالى ٤,٩ ، ٣٧,٤ ، ٩٠,٨ ، ٧٥,٣ ، ٦٥,١ مليون جنيه على الترتيب (جدول ٥) .

ويستدل من العرض السابق على قصور فى السياسة التجارية الخارجية لجمهورية مصر العربية والمؤدى إلى تناقص نصيب المجالات الإنتاجية من الواردات الكلية وتزايد نصيب المجالات الأخرى من هذه الواردات خلال سنوات الفترة المدروسة . ومن ثم يتطلب الأمر أن تعمل الدولة على ترشيد الاستيراد من السلع الاستهلاكية والمواد الزراعية الخام وتشجيع الإنتاج المحلى منها ومن السلع البديلة لها ليخف العبء الاقتصادى على ميزانيتها ولتتمكن مستقبلا من استخدام حصيلتها من العملات الأجنبية فى المجالات الأكثر جدوى ، وخاصة فى مجال توفير مستلزمات المشروعات الإنمائية فيها .

التوزيع الجغرافى للواردات المصرية :

يوضح جدول (٦) تطور قيمة الواردات المصرية حسب توزيعها بين مجموعات دول العالم خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ . ويتبين من الجدول أنه فى سنوات الفترة المدروسة كانت دول أوربا الغربية تمثل المصدر الأول للواردات المصرية بالنسبة لإجمالى القيمة زادت من نحو ٣٣,٢ ٪ فى متوسط السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى نحو ٤٣,٩ ٪ فى متوسط السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ . وكانت دول أوربا الشرقية تمثل فى السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ ثانى مصدر للواردات القومية (نحو ٣٠,٩ ٪ من إجمالى القيمة) ، فى حين قلت أهميتها

جدول (٥)

معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيم الواردات المصرية من المجموعات السلعية المختلفة فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢

البيان	المعادلة (١)	المعنوية	ر	ر٢	ر-٢
الواردات الإجمالية	ص م = -١١٦٢,٤١ + ٢٧٨,٢٤ س م (-٢,٢١) (٦,٠٢)	*	,٨٢	,٦٨	,٦٦
واردات الوقود	ص م = -٢,٤٧ + ٤,٩١ س م (-٠,١١) (٢,٥١)	*	,٥٢	٠,٢٧	٠,٢٣
واردات المواد الخام (٢)	ص م = -١٣٢,٣٤ + ٣٧,٤ س م (-١,٩٤) (٦,٢٥)	*	,٨٢	,٦٨	,٦٦
واردات السلع الوسيطة	ص م = -٣٦٧,١٣ + ٩٠,٨١ س م (-٢,٣٢) (٦,٢٨)	*	,٨٤	٠,٧٠	٠,٦٨
واردات السلع الاستثمارية	ص م = ٣٣٢,٩٦ + ٧٥,٣١ س م (٢,٣٣) (٦,٥٢)	*	,٨٢	,٦٨	٠,٦٦
واردات السلع الاستهلاكية	ص م = -٣٣٣,٢١ + ٦٥,١٣ س م (-٢,٨٣) (٦,٣١)	*	,٨٤	,٧٠	,٦٨

(*) معنوى عند مستوى ٥ ٪ .

(١) ص م = القيمة التقديرية للواردات بالمليون جنيه ، س م = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... ، ١٩

(٢) تشمل واردات السلع الزراعية الخام .

المصدر : حسبت من بيانات جدول (ب) بالملحق .

النسبية فى السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ لتصبح ثالث مصدر لهذه الواردات (نحو ١٥,٨ ٪ من الإجمالى) ، أما دول الأمريكتين فاحتلت فى السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ المركز الثالث بين مجموعات الدول التى تحصل منها مصر على وارداتها (نحو ٢١,٢ ٪ من الإجمالى) ثم تقدمت فى السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ لتحتل المركز الثانى بين هذه المجموعات (نحو ٢٢,٩ ٪ من الإجمالى) . وجاءت دول الشرق الأقصى والدول العربية فى أغلب سنوات الفترة المدروسة فى المركزين الرابع والخامس بين نفس المجموعات (نحو ١٢,١ ، ٢,٩ ٪ من الإجمالى ، على الترتيب) .

ويستدل من هذا العرض على تزايد اعتماد مصر فى الفترة المدروسة وخاصة منذ منتصف السبعينات على دول أوربا الغربية ، والأمريكتين ، والشرق الأقصى فى الحصول على القدر الأكبر من وارداتها . كما يتضح قلة اعتمادها تدريجيا على دول أوربا الشرقية كمصدر رئيسى

جدول (٦)

تطور قيمة الواردات المصرية مصنفة حسب توزيعها الجغرافى فى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٢

(القيمة بالمليون جنيه)

مجموعة الدول	١٩٦٤ - ١٩٦٨		١٩٦٩ - ١٩٧٣		١٩٧٤ - ١٩٧٨		١٩٧٩ - ١٩٨٢	
	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى	القيمة	٪ للإجمالى
أوربا الشرقية	١١٢,٩	٢٩,٥	١١٤,٦	٣٢,٣	٣١٢,٣	١٨,٥	٦٩٠,٨	١٤,٨
أوربا الغربية	١٢٧,٢	٣٣,٢	١١٧,٥	٣٣,٢	٧١٠,١	٤١,٩	٢٠٤٥,٥	٤٣,٩
الشرق الأقصى	٣٤,٩	٩,١	٥٦,٣	١٥,٩	٢٢٦,٨	١٣,٤	٥٣٩,٢	١١,٦
الدول العربية	٢١,١	٥,٥	٢٤,٤	٦,٩	٧٤,٦	٤,٤	٨٦,١	١,٩
الأمريكتان	٨٠,٩	٢١,٢	٣٣,٣	٩,٤	٣٢١,٦	١٩,٠	١٠٦٨,٦	٢٢,٩
دول أخرى	٥,٨	١,٥	٨,١	٢,٣	٤٧,٨	٢,٨	٢٢٧,٤	٤,٩
الإجمالى	٣٨٢,٨	١٠٠,٠	٥٣٤,٢	١٠٠,٠	١٦٩٣,٢	١٠٠,٠	٤٦٥٧,٦	١٠٠,٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

لوارداتها . أما الدول العربية فلم تسهم إلا بقدر ضئيل فى الواردات المصرية . ويمكن تفسير هذه الاتجاهات بارتباط مصر اقتصاديا فى الستينات وأوائل السبعينات مع دول أوربا الشرقية بجانب دول أوربا الغربية ، فى حين تغير هذا الوضع منذ منتصف السبعينات بتقلص العلاقات الاقتصادية مع دول المجموعه الأولى وزيادتها مع دول المجموعة الثانية ودول الشرق القصى .

وبالنسبة للدول العربية فلم تمكنها ظروفها الاقتصادية من أن تكون من المصادر الهامة للواردات المصرية .

التجارة الخارجية

علاقة التجارة الخارجية بالدخل القومى المصرى :

تعد نسبة قيمة التجارة الخارجية إلى الدخل القومى من المؤشرات الهامة التى توضح مدى ارتباط الاقتصاد القومى فى معاملاته التجارية مع العالم الخارجى ، حيث يشير ارتفاع هذه النسبةإلى توقع نتائج سلبية للاقتصاد القومى فى الظروف غير المواتية فى مجال التجارة الدولية . وتتمثل أهم هذه النتائج فى التأثير على حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية ، والتى توجه بالأساس نحو استيراد السلع الاستثمارية التى تتطلبها مشروعات التنمية الاقتصادية . أما انخفاض هذه النسبة فيدل على اقتراب الدولة من تحقيق الاكتفاء الذاتى ، وعدم حاجتها إلى الارتباط بدولة أو أكثر لتوفير أحتياجاتها من السلع الإنتاجية والاستهلاكية . ويمكن القول عموما بأن قيمة التجارة الخارجية بشقيها تمثل عاملا رئيسيا من عوامل تحديد الدخل القومى[٤] . وتزداد أهمية هذا العامل بارتفاع مساهمة هذا القطاع فى الدخل القومى كما هو الحال فى جمهورية مصر العربية .

ويتضح من جدول (٧) تذبذب الأهمية النسبية لقيمة كل من الصادرات والواردات ومجمل التجارة الخارجية إلى الدخل المصرى خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ . فقد زادت نسبة

---

(٤) يعرف الدخل القومى بأنه محصلة كل من الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى وصافى المعاملات الجارية (صادرات ـ واردات) . (راجع : ف . هـ . عوض (١٩٦١) التجارة الخارجية والدخل القومى . دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٣ ـ ٩) .

الصادرات إلى الدخل القومى من نحو ١٢,٥ ٪ فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى نحو ١٣,٢ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى نحو ٩,٨ ٪ فى متوسط الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، لترتفع بعد ذلك إلى نحو ١٢,١ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ . ويلاحظ أن النسبة الأخيرة رغم زيادتها عن سابقتها إلا أنها أقل من معدلها فى الفترتين الأوليتين . وهذا يعنى أن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات إلى الدخل القومى المصرى تناقصت فى الفترة المدروسة .

وفيما يتعلق بالواردات من نفس الجدول تناقص نسبتها إلى الدخل القومى المصرى من نحو ١٨,٧ ٪ فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى نحو ١٢,٩ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ . كما يتضح زيادة هذه النسبة بعد ذلك إلى نحو ٢٦,٩ ، ٢٨,٧ ٪ فى المتوسط خلال الفترتين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ ، على الترتيب . وتشير هذه النسب إلى كبر العبء الذى يتحمله الاقتصاد القومى نتيجة التوسع غير المنطقى فى الواردات ، وخاصة واردات السلع الاستهلاكية والمواد الزراعية الخام ، بحيث تجاوزت قيمة الواردات الإجمالية أكثر من ربع الدخل القومى فى متوسط الفترة المدروسة .

وبالنسبة لمجمل التجارة الخارجية فيتبين من نفس الجدول أن نسبة قيمتها إلى الدخل القومى المصرى تناقصت من نحو ٣١,٢ ٪ فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ إلى نحو ٢٦,١ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ ، وارتفعت هذه النسبة بعد ذلك إلى نحو ٣٦,٧ ٪ فى متوسط الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، وإلى نحو ٤٠,٨ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ . ويتضح من الجدول أن التغير فى هذه النسبة يرجع بدرجة أساسية إلى تأثير قيم الواردات عليها خلال الفترة المدروسة . وهذا يدل على كبر درجة تأثر الاقتصاد القومى المصرى والدخل المتحقق فيه بالظروف الاقتصادية للأسواق العالمية للسلع التى يقوم باستيرادها أو تصديرها وكذا بالظروف التى تسود تعامله مع دول العالم المختلفة .

أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية :

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما فى عملية التنمية الاقتصادية وخاصة فى الدول النامية حيث تعد زيادة الصادرات من العوامل الرئيسية التى تسهم فى زيادة الدخل القومى وكذا فى زيادة القدرة الاستيرادية للبلاد . فإذا كانت التنمية الاقتصادية تتطلب استيراد العديد من السلع الرأسمالية والوسيطة فإن ما يساعد على تحقيق هذا الاستيراد توفر القدر اللازم من العملات الأجنبية والتى يتم التحصل عليها من بيع الصادرات . وبعبارة أخرى فإن عملية التنمية تتأثر بعدة عوامل منها القدرة على الاستيراد والتى تتأثر بدورها بالإمكانيات

جدول (٧)

الأهمية النسبية لقيمة كل من الصادرات والواردات الإجمالية إلى الدخل القومى المصرى فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢

الفترة	٪ للصادرات إلى الدخل القومى	٪ للواردات إلى الدخل القومى	٪ للتجارة الخارجية إلى الدخل القومى
متوسط ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨	١٢,٥	١٨,٧	٣١,٢
متوسط ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣	١٣,٢	١٢,٩	٢٦,١
متوسط ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨	٩,٨	٢٦,٩	٣٦,٧
متوسط ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	١٢,١	٢٨,٧	٤٠,٨
متوسط ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢	١٢,٨	٢٨,٠	٤٠,٨

المصدر : حسبت من (١) الجدولين (ا ، ب) بالملحق .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، أعداد متفرقة .

التصديرية للدولة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن ترشيد الاستيراد والحد من الواردات غير الإنتاجية ـ إلا فى الظروف الاضطرارية ـ يساعد على استخدام حصيلة الصادرات فى المجالات الأكثر جدوى والمرتبطة بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية .

وبحساب النسبة المئوية لقيمة واردات كل من السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة إلى قيمة الصادرات الإجمالية فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ يتضح ـ كما فى جدول (٨) ـ أن قيمتى هاتين المجموعتين من السلع المستوردة كانت تمثل فى متوسط الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ نحو ٣٦,٤ ، ٥١,٣ ٪ من قيمة الصادرات الإجمالية ، على الترتيب . ونظرا للظروف الاقتصادية التى سادت البلاد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد تناقصت الأهمية النسبية لواردات كل من السلع الاستثمارية والوسيطة إلى نحو ٢٠,٨ ، ٣٧,١ ٪ من قيمة الصادرات الإجمالية على الترتيب . أما فى السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨

فنشطت العمليات الإنمائية وعادت عجلة الإنتاج تدور فى القطاعات الاقتصادية المختلفة بمعدلات مناسبة مما ترتب عليه زيادة نسبة كل من الواردات الاستثمارية والوسيطة إلى نحو ٧١,٨ ، ٩١,١ ٪ من قيمة الصادرات الإجمالية على الترتيب . ونتيجة لتقلص الاستيراد من السلع الاستثمارية وعدم زيادته من السلع الوسيطة بنفس معدل زيادة الصادرات الإجمالية فى السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ فقد تناقصت الأهمية النسبية لقيم واردات كل من السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة فى متوسط تلك الفترة إلى نحو ٦٢,٦ ، ٧٨,٣ ٪ من قيمة الصادرات الإجمالية ، على الترتيب . ونخلص من ذلك إلى أن حصيلة الصادرات المصرية كانت تكفى لتغطية إجمالى الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة فى السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ مع بقاء فائض منها يستفاد به فى تسديد جزء من قيمة واردات المجموعات السلعية الأخرى ، إلا أنه منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية الفترة المدروسة أصبحت حصيلة الصادرات لاتسمح بتغطية قيمة الواردات من المجموعتين المذكورتين ، بل كانت تكفى فقط لسداد قيمة الواردات من إحدى المجموعتين وجزء من واردات المجموعة الثانية .

ويتضح من نفس الجدول أن حصيلة مصر من صادراتها الزراعية كانت تكفى فى السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ لتسديد قيمة الواردات من السلع الاستثمارية (نحو ٥٩,٩ ، ٣٩,٣ ٪ من قيمة الصادرات الزراعية فى المتوسط للفترتين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) بالإضافة لتغطية جزء من قيمة الواردات من السلع الوسيطة (نحو ٨٤,٤ ، ٧٠,١ ٪ من قيمة الصادرات الزراعية فى المتوسط لنفس الفترتين) . أما فى السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ فكانت قيمة واردات كل من المجموعتين المذكورتين تتجاوز قيمة الصادرات الزراعية (نحو ٢٥٢,١ ، ٣١٦,٧ ٪ بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية فى متوسط نفس الفترة ، على الترتيب) . ويرجع عجز الصادرات الزراعية عن تغطية واردات أى من السلع الاستثمارية أو السلع الوسيطة فى تلك الفترة إلى تناقص الأهمية النسبية لهذه الصادرات إلى إجمالى الصادرات المصرية .

أثر التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية :

تؤثر التجارة الخارجية لأى دولة مع دول العالم الأخرى فى شكل ميزان مدفوعاتها ومحصلته . فإذا ما تمكنت الدولة من زيادة صادراتها عن وارداتها السلعية فإنها تكون قد حققت فائضا فى ميزانها التجارى وبالتالى فى حساب المعاملات الجارية لميزان

جدول (٨)

الأهمية النسبية لقيمة واردات السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة إلى قيمة الصادرات

الإجمالية والصادرات الزراعية المصرية فى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٢

مجموع السلع	السلع الاستثمارية		السلع الوسيطة		إجمالى السلع الاستثمارية والوسيطة	
	٪ الصادرات الكلية	٪ الصادرات الزراعية	٪ الصادرات الكلية	٪ الصادرات الزراعية	٪ الصادرات الكلية	٪ الصادرات الزراعية
متوسط ١٩٦٤ - ١٩٦٨	٣٦,٤	٥٩,٩	٥١,٣	٨٤,٤	٨٧,٧	١٤٤,٢
متوسط ١٩٦٩ - ١٩٧٣	٢٠,٨	٣٩,٣	٣٧,١	٧٠,١	٥٧,٩	١٠٩,٤
متوسط ١٩٧٤ - ١٩٧٨	٧١,٨	١٧٨,٦	٩١,١	٢٢٦,٥	٢٢٦,٩	٤٠٥,١
متوسط ١٩٧٩ - ١٩٨٢	٦٢,٦	٣٠٩,٢	٧٨,٣	٣٨٦,٨	١٤١,٠	٦٩٦,١
متوسط ١٩٦٤ - ١٩٨٢	٥٦,٩	١٧٤,٩	٧٣,٤	٢٢٥,٦	١٣٠,٣	٤٠٠,٥

المصدر : حسبت من جدولى (أ ، ب) باللحق .

مدفوعاتها[٥] . أما إذا فاقت واردات الدولة عن صادراتها فإنها تحقق بذلك عجزا فى نفس الميزانين . وفى كلتا الحالتين أى فى وجود فائض فى حساب المعاملات الجارية أو حدوث عجز فيه فإن على الدولة أن تعمل على معالجته بالوسائل المناسبة [٦] .

وتجدر الإشارة إلى أن العجز المستمر فى حساب المعاملات الجارية لدولة معينة لايمثل دائما قصورا فى سياستها التجارية الخارجية بل قد يكون ناتجا عن استيراد الدولة للمتزايد للسلع الاستثمارية والوسيطة والتى تستفيد بها فى تنمية مواردها الاقتصادية . فإذا كانت الدولة النامية تخصص مبالغ أكبر لاستيراد السلع الإنتاجية التى ستكون أساسا لنهضتها الصناعية ، فإن ذلك يعد من الأمور المرغوبة حتى لو تحقق لفترات مؤقتة عجز فى حساب معاملاتها الجارية . ومرد ذلك إلى أن هذا الاستيراد فى إطار سياسة اقتصادية رشيدة سيدعم اقتصادها ويزيد قدرته الإنتاجية فى الفترات التالية حيث ستنتج محليا بدائل لهذه الواردات الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة الجزء الإنتاجى المخصص للتصدير ، مما يؤدى إلى اختفاء هذا العجز بل وتحقيق فائض فى حساب معاملاتها الجارية . أما إذا كان الاستيراد مركزا فى السلع الاستهلاكية وناجما عن زيادة الدخول مع قصور الإنتاج المحلى عن تلبية الاحتياجات السكانية المتزايدة من تلك السلع فإن على الدولة أن تنظمه وتحد منه تدريجيا وإلا أصبح عبئا يثقل ميزانيتها ويعوق تنميتها الاقتصادية .

وبتتبع رصيد الميزان التجارى المصرى يتبين أنه كان خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٢ مدينا أى سالبا ، وذلك لتجاوز قيمة الواردات المصرية حصيلة صادراتها (جدول ٩) . ويلاحظ من هذا الجدول أن الرصيد السالب أو العجز فى الميزان المذكور تذبذب خلال نفس الفترة بحيث بلغ أدناه عام ١٩٦٨ (حوالى ٨٠,٦ مليون جنيه) وأقصاه عام ١٩٨٢ (حوالى ٣٢١٢,٧ مليون جنيه) . وقد نجم هذا العجز عن التزايد المطرد فى واردات

---

(٥) يتكون حساب المعاملات الجارية بميزان المدفوعات من جانبين يمثل أحدهما المتحصلات وثانيهما المدفوعات وبالنسبة لمصر يتمثل المتحصلات فى حصيلة الصادرات والتأمين والملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس وتحويلات السياحة والفوائد والأرباح والإيرادات التى تحصل عليها من الدول الاخرى ورعاياها ، بينما تتمثل المدفوعات فى قيمة الواردات والأفلام السينمائية والتأمين والملاحة وتحويلات السياحة والفوائد والأرباح التى تدفعها للدول الاخرى بالإضافة للمصروفات الحكومية والمصروفات الاخرى .

(٦) م . ع . عجمية ، ص . ت . قريصة (١٩٧٠) النقود والبنوك والتجارة الخارجية . دار المعارف ، الاسكندرية ، ص ٣٥٨ - ٣٧٧ .

جدول (٩)

العجز فى الميزان التجارى ونسبتة إلى العجز فى حساب المعاملات الجارية بميزان المدفوعات المصرى فى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٢

السنـــة	العجز فى الميزان التجارى	العجز فى حساب المعاملات الجارية	الفرق بين العجزين	٪ لعجز الميزان التجارى إلى عجز حساب المعاملات
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
١٩٦٤	١٧١,٨	١٢٣,١	٤٨,٧	١٣٩,٦
١٩٦٥	١٦٦,٥	١١٠,٠	٥٦,٥	١٥١,٤
١٩٦٦	١٥١,٤	٧٥,٦	٧٥,٨	٢٠٠,٣
١٩٦٧	١٥٤,٥	١٢٥,٥	٢٩,٠	١٢٣,١
١٩٦٨	٨٠,٦	١٠٦,٥	- ٢٥,٩	٥٧,٧
١٩٦٩	٩٨,٧	١٣٢,٣	- ٣٣,٦	٧٤,٦
١٩٧٠	١٦٢,٤	٢٠٠,٧	- ٣٨,٣	٨٠,٩
١٩٧١	١٧١,١	٢١١,١	- ٤٠,٠	٨١,١
١٩٧٢	٢٠٥,٥	٢٠٢,٥	٣,٠	١٠١,٥
١٩٧٣	٢٢٦,٠	٢٢٣,٣	٢,٧	١٠١,٢
١٩٧٤	٥٩٨,٩	٥٣٢,٧	٦٦,٢	١١٢,٤
١٩٧٥	١٠٧٨,٣	٩٦٨,٦	١٠٩,٧	١١١,٣
١٩٧٦	١٠١٦,٥	٥٩٣,٠	٤٢٣,٥	١٧١,٤
١٩٧٧	١٢٤٨,١	٣٥٨,٧	٨٨٩,٤	٣٤٨,٠
١٩٧٨	٢٣٠٩,٣	٨٩١,٦	١٤١٧,٧	٢٥٩,٠
١٩٧٩	٢٩١٤,٢	١١٢٣,٩	١٧٩٠,٣	٢٥٩,٣
١٩٨٠	٢٦٠٧,٣	٣٨٦,٤	٢٢٢٠,٩	٦٧٤,٨
١٩٨١	٣٣٦٥,٠	١٥٢٩,٥	١٨٣٥,٥	٢٢٠,٠
١٩٨٢	٣٢١٢,٧	١٥٨٠,٢	١٦٣٢,٥	٢٠٣,٣
متوسط الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٢	١٠٤٩,٤	٤٩٨,٧	٥٥٠,٧	٢١٠,٤

المصدر : حسبت من : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

المجموعات السلعية عامة وواردات السلع الاستهلاكية والمواد الزراعية الخام خاصة . أما تذبذب هذا العجز فيمكن إرجاعه إلى الظروف الاقتصادية والإجراءات التى اتخذتها الدولة فى نفس السنوات . ويشكل العجز فى الميزان التجارى والبالغ عام ١٩٨٢ نحو ١٦,٤ ٪ من الدخل القومى خللا فى الاقتصاد المصرى وتراكما للمديونية الخارجية التى تستقطع سنويا جزءا غير يسير من حصيلة الصادرات القومية (٧) .

ويتبين من نفس الجدول أن رصيد حساب المعاملات الجارية بميزان المدفوعات المصرى كان أيضا سالبا خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ إلا أن هذا العجز كان فى أغلب سنوات تلك الفترة أقل من العجز فى ميزانها التجارى . وقد تذبذب الفرق بين العجزين خلال نفس الفترة ، فزاد العجز فى الميزان التجارى عن العجز فى حساب المعاملات الجارية بنحو ٧٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ، ونحو ٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، ونحو ١٤١٧ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، ونحو ٢٢٢٠,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، ونحو ١٦٣٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢ . وهذا يعنى أن العجز فى الميزان التجارى شكل فى السنوات المذكورة ما يعادل نحو ٢٠٠,٣ ، ١٠١,٢ ، ٢٥٩,٠ ، ٦٧٤,٨ ، ٢٠٣,٣ ٪ بالنسبة للعجز فى حساب المعاملات الجارية بميزان المدفوعات المصرى ، على الترتيب . ويرجع ذلك إلى زيادة إجمالى متحصلات مصر من التأمين والملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس وتمويلات السياحة والفوائد والأرباح والإيرادات المدفوعة لها من الدول الأخرى ورعاياها فى سنوات الفترة المدروسة ، باستثناء أعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ ، عن إجمالى مدفوعاتها للتأمين والملاحة وتمويلات السياحة والأفلام السينمائية والفوائد والأرباح المدفوعة للدول الأخرى والمصروفات الحكومية والمصروفات الأخرى ، أى أن المعاملات الجارية غير السلعية لمصر مع دول العالم الأخرى كانت تحقق فى أغلب سنوات الفترة المدروسة فائضا يغطى جزءا مهما من العجز فى ميزانها التجارى . ويشير ذلك إلى أهم سبب لاهتمام الدولة ومؤسساتها بتشجيع السياحة والعمل على جلب أكبر قدر من مدخرات المصريين بالخارج بالإضافة إلى تطوير قناة السويس بما يزيد العوائد المتحققة منها . فزيادة إيرادات الدولة من هذه المصادر مع ضغط مدفوعاتها عن الواردات غير السلعية وضغط المصروفات الحكومية وغير الحكومية يساعد على تقليل العجز فى موازنتها العامة ، وبذلك يقل احتياجها إلى الاقتراض من الخارج لمواجهة هذا العجز . ويعد ذلك فى حالة تحقيقه خطوة هامة نحو إعادة الاستقرار الاقتصادى وابتعادا عن التأثر بأية ضغوط اقتصادية أو سياسية من الدول المقرضة .

---

(٧) جمعت من : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

تحظى التجارة الخارجية بأهمية خاصة فى البنيان الاقتصادى المصرى ، فهى تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومى . كما تغطى حصيلة الصادرات قيمة الواردات الاستثمارية وهى الأساسية لعملية التنمية . وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبى بتنويعها وتشجيعها للصادرات وتوسيعها للمعاملات التجارية مع دول العالم المختلفة فإنه لوحظ خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ نمو مطرد للواردات القومية بمعدل أعلى من نمو الصادرات الإجمالية وانعكس ذلك فى عجز متزايد فى ميزانها التجارى وميزان مدفوعاتها . ومن ثم فقد تناول البحث دراسة هذه الظاهرة مع تحليل لأهم التغيرات فى تجارة مصر الخارجية وأثرها على نمو اقتصادها فى تلك الفترة .

واتضح من الدراسة تزايد قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ بمعدل سنوى بلغ حوالى ١٠١,٢ مليون جنيه ، فى حين بلغت معدلات الزيادة السنوية لقيم صادرات كل من الوقود والقطن الخام والسلع تامة الصنع والسلع نصف المصنعة والمواد الزراعية الخام خلال نفس الفتره حوالى ٦٨,٥ ، ٩,٣ ، ٧,٥ ، ١٠,٧ ، ٥,٤ مليون جنيه ، على الترتيب . كما تبين كبر فرص التوسع المستقبلى بصورة خاصة بالنسبة لصادرات الوقود والقطن الخام والسلع نصف المصنعة . وأوضحت الدراسة أيضا تزايد قيمة الواردات الإجمالية وقيم واردات كل من الوقود والمواد الزراعية الخام والسلع الوسيطة والاستثمارية والاستهلاكية فى الفترة المدروسة بحوالى ٢٧٨,٥ ، ٤,٩ ، ٣٧,٤ ، ٩٠,٨ ، ٧٥,٣ ، ٦٥,١ مليون جنيه ، على الترتيب . وبمقابلة معدلات النمو للصادرات والواردات الإجمالية ومفرداتها المتناظرة لوحظ كبر معدلات الزيادة السنوية للواردات الإجمالية ومفرداتها عن نظائرها للصادرات الإجمالية ومفرداتها .

وبدراسة التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات تبين أن أهم الدول المستوردة لهذه الصادرات كانت دول أوربا الشرقية والغربية والشرق الأقصى ، مع اختلاف أهميتها النسبية خلال الفترة المدروسة . أما الواردات المصرية فكانت أهم مصادرها دول أوربا الغربية والشرقية والأمريكتين مع تبادل المجموعتين الأخيرتين مركزيهما خلال تلك الفترة . وبمقابلة التوزيعين اتضحت أهمية مجموعتى دول أوربا الغربية والشرقية فى التأثير على محصلة تجارة مصر الخارجية خاصة وأنهما تمثلان فى غالبيتهما دولا ترتبط مع مصر باتفاقيات ثنائية أو تعطى لمصر مزايا أفضل فى التعامل عن تلك التى تحصل عليها بتعاملها مع الدول الأخرى .

ويُقترح لذلك زيادة جهود الدولة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات وخاصة غير الإنتاجية بغية تلافى العجز فى ميزانها التجارى والحد من الخلل فى ميزان مدفوعاتها . وتتمثل أهم وسائل تشجيع الصادرات فى إعادة النظر فى الأسعار المحلية للسلع التصديرية بحيث تتلائم مع تغيرات تكاليف إنتاجها وتغيرات أسعارها العالية بالإضافة إلى تطوير مجالات إنتاج السلع التصديرية ، وخاصة مجالى إنتاج السلع تامة الصنع ونصف المصنعة ، وكذا تنظيم فرض الضرائب على الصادرات بحيث لاتكون قيدا عليها أوعائقا أمام التوسع فيها . كما يجب عمل دراسات مقابلة لشروط التبادل التى تتم فى إطارها معاملات مصر التجارية مع دول العالم المختلفة لتحديد أفضل الأسواق بالنسبة لها والمحققة لأقصى فائدة من هذه المعاملات . ويُقترح أيضا ترشيد الاستيراد بما يتضمنه من الحد من واردات السلع الاستهلاكية والمواد الزراعية الخام بالإضافة إلى اتخاذ الدولة لبعض الإجراءات الكفيلة بتشجيع الإنتاج المحلى من هذه السلع ومن السلع البديلة لها ليخفف العبء الاقتصادى على ميزانيتها ولتتمكن مستقبلا من استخدام حصيلتها من العملات الأجنبية فى توفير مستلزمات التنمية .

ملاحق البحث

جدول

تطور قيم مجموعات الصادرات المصرية (بالمليون جنيه)

السنة	الوقود		القطن الخام		المواد الخام	
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى
١٩٦٤	١٤,٣	١٠٠	١١٦,٦	١٠٠	٣٦,٨	١٠٠
١٩٦٥	١٠,٧	٧٥	١٤٦,٢	١٢٥	٣٥,١	٩٥
١٩٦٦	٢٢,٥	١٥٧	١٤٣,٤	١٢٣	١٨,٨	٥١
١٩٦٧	١٧,٩	١٢٥	١٢١,٦	١٠٤	١٩,٦	٥٣
١٩٦٨	١٣,٠	٩١	١٢٠,١	١٠٣	١٩,٢	٥٢
١٩٦٩	١٧,٢	١٢٠	١٣٠,٧	١١٢	٢٥,١	٦٨
١٩٧٠	١٥,٨	١١١	١٤٧,٩	١٢٧	٢٦,٦	٧٢
١٩٧١	٢,٩	٢٠	١٧٥,٠	١٥٠	٢٥,٤	٦٩
١٩٧٢	٢٣,٤	١٦٤	١٦٢,٠	١٣٩	٢٣,٥	٦٤
١٩٧٣	٤٤,٧	٣١٣	١٩١,٩	١٦٥	٤٥,٢	١٢٣
١٩٧٤	٥٠,٤	٥٣٢	٢٧٩,١	٢٣٩	٣٩,٠	١٠٦
١٩٧٥	٥٦,٠	٣٩٢	٢٠١,٠	١٧٢	٤٣,٠	١١٧
١٩٧٦	١٥٢,٧	١٠٦٨	١٥٤,٨	١٣٣	٦٨,٤	١٨٦
١٩٧٧	١٦٤,٦	١١٥١	١٨٢,٣	١٥٦	٧٥,٨	٢٠٦
١٩٧٨	١٩٠,٥	١٣٣٢	١٣١,٥	١١٣	٦٥,٤	١٧٨
١٩٧٩	٥٣٨,٣	٣٧٦٤	٢٦٧,٣	٢٢٩	٧٩,٧	٢١٧
١٩٨٠	٣١٧٠,٦	٩٥٨٥	٢٩٦,٤	٢٥٤	١٠٤,٥	٢٨٤
١٩٨١	١٤٥٧,٣	١٠١٩١	٣٢٠,٠	٢٧٤	١٠٤,٤	٢٨٤
١٩٨٢	١٤٤٦,٧	١٠١١٧	٢٨٦,٠	٢٤٥	١٣٤,٨	٣٦٦

* الصادرات المصرية مصنفة فى هذا الجدول حسب درجة التصنيع .

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أعداد متفرقة

(١)

وأرقامها القياسية فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ *

سنة الأساس (١٩٦٤) = ١٠٠

السلع نصف المصنعة		السلع تامة الصنع		الإجمالى	
القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى
٢٦,٧	١٠٠	٤٠,٠	١٠٠	٢٣٤,٤	١٠٠
٢٩,١	١٠٩	٤٢,٠	١٠٥	٢٦٣,١	١١٢
٣٤,٠	١٢٧	٤٤,٤	١١١	٢٦٣,١	١١٢
٣٤,٢	١٢٨	٥٤,٣	١٣٦	٢٤٧,٦	١٠٦
٣٢,٤	١٢١	٨٥,٦	٢١٤	٢٧٠,٣	١١٥
٤٢,٤	١٥٩	١٠٨,٥	٢٧١	٣٢٣,٩	١٣٨
٤٤,٨	١٦٨	٩٦,١	٢٤٠	٣٣١,٢	١٤١
٤٤,٢	١٦٦	٩٥,٧	٢٣٩	٣٤٣,٢	١٤٦
٥١,٨	١٩٤	٩٨,١	٢٤٥	٣٥٨,٨	١٥٣
٥٩,٠	٢٢١	١٠٣,٤	٢٥٩	٤٤٤,٢	١٩٠
٨٥,٧	٣٢١	١٣٩,١	٣٤٨	٥٩٣,٣	٢٥٣
٨٨,٨	٣٣٣	١٥٩,٨	٤٠٠	٥٤٨,٦	٢٣٤
٧٧,١	٢٨٩	١٤٢,٤	٣٥٦	٥٩٥,٤	٢٥٤
٩٠,٥	٣٣٩	١٥٥,٣	٣٨٨	٦٦٨,٥	٢٨٥
١٤٧,٥	٥٥٢	١٤٤,٩	٣٦٢	٦٧٩,٨	٢٩٠
٢٠٩,٢	٧٨٤	١٩٣,٣	٤٨٣	١٢٨٧,٨	٥٤٩
٢٠٨,٨	٧٨٢	١٥١,٩	٣٨٠	٢١٣٢,٢	٩١٠
٢٢٦,٠	٨٤٦	١٥٥,٣	٣٨٨	٢٢٦٣,٠	٩٦٥
١٦٨,٥	٦٣١	١٤٨,١	٣٧٠	٢١٨٤,١	٩٣٢

جدول

نطور قيم مجموعات الواردات (بالمليون جنيه)

السنة	الوقود		المواد الخام		السلع الوسيطة	
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى
١٩٦٤	٣٤,٢	١٠٠	٤٦,٤	١٠٠	١٤٥,٠	١٠٠
١٩٦٥	٣١,٥	٩٢	٥٠,٠	١٠٨	١٤٥,٠	١٠٠
١٩٦٦	٢٩,٢	٨٥	٨٥,٠	١٨٣	١٥٥,١	١٠٧
١٩٦٧	٢١,٣	٦٢	٨٧,٦	١٨٩	١١٦,٥	٨٠
١٩٦٨	١٩,٦	٥٧	٧٠,٦	١٥٢	٩٤,٦	٦٥
١٩٦٩	٢٠,٢	٥٩	٥٣,٠	١١٤	٨٨,٧	٦١
١٩٧٠	٢٨,٢	٨٢	٤٦,٣	١٠٠	١٢٨,٦	٨٩
١٩٧١	٢٨,٠	٨٢	٨٠,٢	١٧٣	١٤٩,٧	١٠٣
١٩٧٢	٢١,٢	٦٢	٦٦,٦	١٤٤	١٦٩,٥	١١٧
١٩٧٣	٧,٠	٢٠	٨٠,٦	١٧٤	١٣١,٨	٩١
١٩٧٤	٢٣,٥	٦٩	٢٩٤,٥	٦٣٥	٣١٥,٨	٢١٨
١٩٧٥	١٠٤,٢	٣٠٥	٢٨٩,٥	٦٢٤	٦١٨,٧	٤٢٧
١٩٧٦	٥٨,٥	١٧١	٢٤٠,٩	٥١٩	٤٤٤,٧	٣٠٧
١٩٧٧	٣٢,٩	٩٦	٢٥٢,٢	٥٤٤	٦١٨,٤	٤٢٦
١٩٧٨	٢٨,٧	٨٤	٣٠٦,٥	٦٦١	٨١٢,٢	٥٦٠
١٩٧٩	١٤,٥	٤٢	٣٢٨,٩	٧٠٩	٨٩٤,٠	٦١٧
١٩٨٠	٢٣,٤	٦٨	٤٧٣,٦	١٠٢١	١٢٧٦,٧	٨٨٠
١٩٨١	١٣٨,٤	٤٠٥	٨٩٠,٢	١٩١٩	١٩٥٩,١	١٣٥١
١٩٨٢	٢٢١,٥	٦٤٨	٨٤٩,٣	١٨٣٠	٢٠٣٣,٢	١٤٠٢

● الواردات المصرية مصنفة فى هذا الجدول حسب درجة التصنيع والإستخدام .

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

(ب)

وأرقامها القياسية فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ *

سنة الأساس (١٩٦٤) = ١٠٠

السلع الاستثمارية		السلع الاستهلاكية		الإجمالى	
القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى
١١٦,٥	١٠٠	٧٢,٣	١٠٠	٤١٤,٤	١٠٠
١٠٧,٥	٩٢	٦٦,٠	٩١	٤٠٠,٠	٩٧
١١٠,٢	٩٥	٨٦,٠	١١٩	٤٦٥,٥	١١٢
٦٥,٠	٥٦	٥٤,٠	٧٥	٣٤٤,٤	٨٣
٦٦,٢	٥٧	٣٨,٦	٥٣	٢٨٩,٦	٧٠
٥٦,٧	٤٩	٥٨,٧	٨١	٢٧٧,٣	٦٧
٧٩,٩	٦٩	٥٩,٠	٨٢	٣٤٢,٠	٨٣
٨١,٦	٧٠	٦٠,٤	٨٤	٣٩٩,٩	٩٧
٧٧,٨	٦٧	٥٥,٧	٧٧	٣٩٠,٨	٩٤
٧٩,٢	٦٨	٦٢,٥	٨٦	٣٦١,١	٨٧
١٢٤,٥	١٠٧	١٦١,٨	٢٢٤	٩٢٠,١	٢٢٢
٢٦٠,٠	٢٢٣	٢٦٦,٧	٣٦٩	١٥٣٩,٣	٣٧١
٤٠٤,٢	٣٤٧	٣٤١,٠	٤٧٢	١٤٨٩,٩	٣٦٠
٥٦٧,٣	٤٨٧	٤١٣,٥	٥٧٢	١٨٨٤,٣	٤٥٥
٨٥٨,٨	٧٣٧	٦٢٦,٠	٨٦٦	٢٦٣٢,٢	٦٣٥
٨٢٣,٣	٧٠٧	٦٢٥,٥	٨٦٥	٢٦٨٦,٢	٦٤٨
٨٣٢,٩	٧١٥	٧٩٥,٤	١١٠٠	٣٤٠٢,٠	٨٢١
١٥٨٨,٢	١٣٦٣	١٦١١,٦	٢٢٢٩	٦١٨٧,٥	١٤٩٣
١٦٨٢,٤	١٤٤٤	١٥٦٨,١	٢١٦٩	٦٣٥٤,٥	١٥٣٣